



اتفاقية التعاون العلمي والفني في المجالين الزراعي والسمكي
بين
حكومة سلطنة عمان وتمثلها وزارة الزراعة والثروة السمكية
وحكومة الجمهورية العربية السورية وتمثلها
وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

تعزيزاً لأواصر الأخوة والتعاون بين البلدين الشقيقين بهدف الاستفادة من خبرات وإمكانيات كل منهما ، اتفقت وزارة الزراعة والثروة السمكية في سلطنة عمان ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في الجمهورية العربية السورية على ما يلي:

مادة (1): يتعاون البلدان في مجال الزراعة على النحو الآتي :

(أ) البحوث الزراعية :

١. تبادل الأصول الوراثية للأصناف والغراس من القمح والشعير والمحاصيل العلفية المتحملة للملوحة والجفاف ، بذور النباتات الطبية والعطرية والخضروات المحلية والذرة البيضاء والدخن ، وفسائل النخيل المكاثرة بالنسج وغراس الزيتون المحلية وغراس اللوزيات (مشمش ، خوخ ، برفوق ، كرز) لإجراء الاختبارات عليها.
٢. تبادل نتائج البحوث المنشورة والتقارير العلمية في مجالات المحاصيل الحقلية والبستنة وزراعة الأنسجة والخضراوات والمكافحة المتكاملة للآفات الزراعية .
٣. تبادل الخبرات العلمية في مجال البحوث الزراعية المختلفة وخاصة المتعلقة بزراعة النخيل بالنسج والمكافحة المتكاملة والزراعة في البيوت المحمية .
٤. تبادل المعلومات والمطبوعات والتقارير العلمية والنشرات الإرشادية والقوانين في المجال الزراعي.



(ب) الإنتاج النباتي :

١. تبادل الخبرات والمعلومات لإقامة الوحدات الرعوية وتدريب عدد من الفنيين في كل بلد من أجل المساهمة في إعادة الغطاء النباتي الطبيعي ، وفي مجال الميكنة الزراعية على مستوى المزارع الصغيرة والكفحة المتكاملة والمكافحة الحيوية للآفات على المحاصيل والأشجار المثمرة (حمضيات - زيتون) .

٢. تبادل الزيارات للمختصين في البلدين للاطلاع على الخبرات في مجال الري وإدارة التربة والحجر الزراعي ، ووسائل وآلات الدراسات والدوس لحاصلات القمح والشعير وآلات استخراج البذور والتقايي للحاصلات مثل البرسيم والبصل .

مادة (٢) : يتعاون البلدان في مجالات الثروة الحيوانية الآتية:

١. تبادل الخبرات في مجال تربية ورعاية المجترات الصغيرة وفق الظروف المناخية الصحراوية ، وإعادة تأهيل المراعي المتدهورة.

٢. تبادل الخبرات في مجال تصنيع المنتجات الحيوانية وفق الطرق الريفية، وإنتاج وتصنيع المواد العلفية .

٣. تبادل المعلومات حول الحجر البيطري ويشمل:
أ - نظام الخدمات البيطرية.

ب - طرق مكافحة الأمراض والأوبئة الحيوانية في حالات الطوارئ .

ج - التشخيص المخبري والمسح الوبائي للأمراض الحيوانية، وإنتاج اللقاحات والمواد التشخيصية .

د - الأنظمة والقوانين الخاصة بالحجر البيطري .

هـ - النشرات الدورية حول الوضع الصحي البيطري



مادة (٣) : يتعاون البلدان في مجالات الثروة السمكية الآتية:

١. تنمية وإدارة المصائد السمكية .
٢. استزراع الثروة المائية الحية .
٣. تطوير الصيد البحري والإرشاد السمكي .
٤. تصنيع المنتجات السمكية للاستهلاك البشري وصناعة الأعلاف .

مادة (٤) : يشجع البلدان التعاون وتبادل تصدير المنتجات الزراعية وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها في كل من البلدين على النحو الآتي:

١. تبادل قوائم الفائض من المنتجات الزراعية والحيوانية وحاجة السوق المحلية منها .
٢. الترويج للمشاريع الاستثمارية الزراعية والحيوانية والسمكية في البلدين .
٣. التعرف على وسائل التسويق الزراعي ووقاية المزروعات والحجر الزراعي.

مادة (٥) : يتعاون البلدان في تبادل المعلومات والخبرات الخاصة بالتخطيط والإحصاء والاقتصاد في المجال الزراعي ، وعقد الدورات التدريبية والبرامج البحثية في هذا المجال بما في ذلك تدريب المرشدين الزراعيين في المراكز المتخصصة في كل من البلدين.

مادة (٦) : يتحمل البلد الموفد تكاليف السفر ذهاباً وإياباً ويتحمل البلد الموفد إليه تكاليف الإقامة الخاصة بالدورات التدريبية والخبراء المشار إليهم في هذه الاتفاقية.

مادة (٧) : تشكل لجنة فنية مشتركة من ثلاثة متخصصين من كل بلد لتابعة تنفيذ مواد هذه الاتفاقية على أن تجتمع اللجنة سنوياً بالتناوب في البلدين.



مادة (٨): هذه الاتفاقية لا تؤثر على الالتزامات المترتبة بموجب الاتفاقيات المبرمة بين البلدين.

مادة (٩): مدة سريان هذه الاتفاقية خمس سنوات وتجدد تلقائياً ، ويجوز إنهاؤها بموجب إخطار كتابي صادر من أحد البلدين إلى الآخر قبل ستة أشهر من انتهاء مدتها. ولا يؤثر انقضاء مدتها أو إنهاؤها على إكمال الأعمال التي يجري تنفيذها استناداً إليها.

مادة (١٠): يتم التوقيع على هذه الاتفاقية وتدخل حيز النفاذ طبقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في كل من البلدين ، ويكون تعديلها بموافقة الطرفين .

وقعت في مسقط بتاريخ ١٤ شوال ١٤٢٤ هـ الموافق ٨ ديسمبر ٢٠٠٣ م .

عن حكومة الجمهورية العربية السورية

عن حكومة سلطنة عمان

الدكتور غسان الرفاعي
وزير الاقتصاد والتجارة

أحمد بن عبد النبي مكي
وزير الاقتصاد الوطني
نائب رئيس مجلس الشؤون
المالية وموارد الطاقة